مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

شرح السياسات
52

يونيو / حزيران 2007

لا تتخلّوا عن دعم التحول الديمقراطي في مصر

ميشيل دنّ، عمرو حمزاوي، وناثان براون
كبار الباحثين، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

بَنّت الولايات المتحدة مسألة الإصلاح السياسي في مصر كجزء من عملية إعادة التوجّه لسياستها إزاء الشرق الأوسط بعد هجمات أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية. فلم تعد الولايات المتحدة راغبة في أن تعتمد على الحكومات العربية السلطوية لضمان مصالحها، بل أنها شرعت في مناصرة قضية الحرية في البلدان العربية. وعلى أثر الدعوة الحازمة إلى الإصلاح في مصر بين عامي 2003 و 2005) التي ترافقت مع بعض النجاحات)، تخلّت الولايات المتحدة عن هذه القضية فجأة في العام 2006 لأن أولوياتها انتقلت من الدبلوماسية التحولية إلى الدبلوماسية التقليدية المعنية بالأساس باحتواء الأزمات الإقليمية. ففوز الإسلاميين في الانتخابات، خاصة في فلسطين كما في صعودهم غير المسبوق إلى كتلة المعارضة الأكبر في البرلمان المصري، دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير بالأمر. على الرغم من ذلك يظل تجديد الدعم الأميركي للإصلاح السياسي في مصر اليوم لا يتلاءم فقط مع المصالح الأمنية للولايات المتحدة على المدى القصير، بل انه يعتبر أيضاً حيوياً لإقامة علاقات ثنائية مستقرة ومثمرة على المدى الطويل.

فمؤسسات مصر القوية، والطيف الواسع من اللاعبين المحليين الملتفين حول أجندة إصلاحية (برنامج عمل إصلاحي)، والتاريخ الفعلي لليبرالية الدستورية في مصر، على رغم هشاشته، كلها أمور تجعل من السعي نحو التحول الديمقراطي في مصر اليوم أمراً أكثر واقعية من محاولة بناء نظام ديمقراطي في العراق. تبدو اللحظة الراهنة وكأنها أحدى اللحظات التاريخية المناسبة للدفع نحو الإصلاح، ذلك أن مصر تمر بمرحلة انتقالية تتغير بها قياداتها لتخرج من الدائرة الجيلية المحيطة بالرئيس حسني مبارك، البالغ من العمر 79 سنة ولا يزال يمسك بزمام السلطة منذ العام 1981، إلى جيل جديد ربما كان أكثر استجابة للإصلاح. إلا أن ذلك يأتي في لحظة أعاد بها النظام المصري تشديد سيطرته على الحياة السياسية بعد أن كان قد بدأ انفتاحاً سياسياً واعداً في العام 2003 وذلك من خلال فرض إجراءات صارمة ضد المعارضة وإنجاز سلسلة من التغييرات الدستورية والسياسية الملائمة لمصلحة النظام فقط والتي تضيّق الخناق على الحريات السياسية والمدنية بدلاً من توسيعها.

سوف تشكّل السنوات القليلة القادمة، التي ستشهد على الأرجح انتقال الرئاسة في مصر، فترة حاسمة. فإذا أيدت الولايات المتحدة المطالب الوطنية للتغيير السياسي التدريجي المسؤول، فإنها سوف تتمكن من مساعدة مصر في كسر قيود سنوات من الركود السياسي والاقتصادي ومن الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان. أما إذا فوّتت الولايات المتحدة على نفسها هذه الفرصة، فان الآمال في رؤية مصر مستقرة ومزدهرة سوف تضمر، مع كل ما يعنيه ذلك من

خلاصة

في حين تبقى الولايات المتحدة منشغلة بكيفية تحقيق الاستقرار في العراق والانسحاب منه، فإنها تتجاهل فرصة حقيقية لدعم التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، تحديداً في مصر. فمصر هي من بين الدول العربية التي تتمتع بموقع فريد يتيح لها الانتقال من الحكم السلطوي إلى نظام أكثر ليبرالية، ولاحقاً إلى الديمقراطية. كما أن قضية الخلافة الرئاسية الحاضرة اليوم في مصر تزيد، على الأقل نظرياً، من احتمالية إنجاز إصلاحات ديمقراطية. إلا أن الحكومة المصرية، وبعد عدة سنوات من إجراء إصلاحات سياسية محدودة، شرعت الآن في التراجع من خلال تكريس تدابير غير ليبرالية ضمن نص دستورها المُعدّل وممارساتها السياسية الراهنة. لذا فأن الولايات المتحدة تواجه الآن اختياراً حاسماً يتعلق بمدى دعمها الجاد للإصلاح في مصر أو بالتخلي الفعلي عن مشروع تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، على الأقل في الوقت الحاضر.

ميشيل دن كبيرة الباحثين بمؤسسة كارنيغي و رئيسة تحرير"نشرة الإصلاح العربي"، تختص في شؤون الشرق الأوسط، وقد عملت سابقا في وزارة الخارجية والبيت الأبيض.

عمرو حمزاوي كبير الباحثين بمؤسسة كارنيغي، سبق له وأن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور قوى الإسلام السياسي.

عواقب سلبية لمصر وللولايات المتحدة. أما الحكومات ومواطنو البلدان العربية الأخرى فهم بكل تأكيد يراقبون الأمر عن كثب نظراً لما لمصر من دور تاريخي ونفوذ في المنطقة ونظراً لمليارات الدولارات من المساعدات الأميركية التي تلقتها مصر خلال الثلاثين سنة الماضية. ويقيناً سيرتب التقصير الأمريكي في السعي للدفع نحو الإصلاح في مصر توجيه ضربة قوية إلى سياسة الولايات المتحدة في دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي والتي أضحت محل تهكم ويأس بشأن إمكانية تحقيقها في ظل العنف الطائفي في العراق ولبنان واستمرارية تأجج النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

الدَّفع نحو الإصلاح

ارتبطت لحظات الانفتاح السياسي السابقة في مصر بانتقال القيادة السياسية. إلا أن الأمر بدا في عام 2003 مختلفاً في ظل دينامية إصلاحية تدفع إلى بروز قيادة جديدة بدلاً من أن تأتي على أثرها. أما الإدراك بأن الرئيس مبارك قد يترك المسرح السياسي في مستقبل ليس ببعيد فقد رتب تغيراً في أولويات النظام ودفع زمرة محيطة بابن الرئيس، جمال مبارك، إلى حشد التأييد له كوريث محتمل عن طريق إبراز أنفسهم كإصلاحيين.

ساعدت ثلاث تطورات داخل مصر فضلاً عن الضغوط المتزايدة من جانب الولايات المتحدة في دفع لحظة الانفتاح السياسي هذه، ولو بصورة جزئية. أولاً، أظهرت المعارضة السياسية حيوية متجددة. رغم أن الأحزاب السياسية المعارضة القديمة قد ضمرت إلى حد بعيد، فان تحالفاً جديداً منضوياً تحت راية واسعة من اللاعبين المعارضين تجمّع حول حركة كفاية، وهي مجموعة عارضت سعي الرئيس مبارك لإعادة انتخابه. وقد ضم الإخوان المسلمون صوتهم إلى هذه الدعوات من أجل الإصلاح السياسي. أمّا المثقفون والمجتمع المدني فقدموا مركز ثقل، وإن لم يكن القوة العددية اللازمة، إلى الحركة الإصلاحية. هذه المعارضة لم تبشّر بقيام حركة جماهيرية أو باحتمال حدوث تغيير ثوري، بل عبرت عن تبلور نقاش أوسع واستراتيجيات أكثر إبداعاً وخطوات أولية تجريبية باتجاه التنسيق داخل المعارضة.

ثانياً، بدأت عناصر في مؤسسات الدولة المصرية ذاتها تتحرر من قيود السيطرة الخانقة التي تفرضها السلطة التنفيذية عليها. ففتح القضاء منافذ واعدة بجهة استقلالية قراره والتحرك بحرية نسبية في مجالات حساسة سياسياً. لقد قادت سلسلة من قرارات المحاكم في التسعينات من القرن الماضي، على سبيل المثال، إلى تغيرات ذات شأن في النظام الانتخابي تمكنت عناصر المعارضة من استخدامها لصالحها، وخفّف ذلك قليلاً من قبضة الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان عن طريق السماح لأعداد كبيرة من المستقلين بدخوله (العديد منهم من جماعة الإخوان المسلمين).

ثالثاً، كانت الحكومة، العالقة بين الدعوات المصرية والدولية من أجل الإصلاح، غير واضحة في نواياها تاركة عملاً الباب مفتوحاً أمام احتمالية محدودة للإصلاح . كان المسئولون الحكوميون يرفضون بشدة الحديث عن الإصلاحات الدستورية ليعودوا في اليوم التالي إلى تبنّيها من حيث الشكل إن لم يكن من حيث المضمون. وفي شباط/فبراير 2005، أطلق الرئيس مبارك دعوة مفاجئة لتعديل الدستور للسماح بانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب (والذي كان يختاره البرلمان حتى ذلك الحين ثم تتم الموافقة عليه بإجراء استفتاء شعبي). كما سمحت الحكومة للإخوان المسلمين بالترشح بكثافة في الانتخابات البرلمانية وبتنظيم الحملات الانتخابية بحرية، لتقم لاحقاً بتوقيف قادتهم عندما أظهرت الحركة قوتها وحضورها الشعبي.

بدا أن الموجة الإصلاحية بلغت ذروتها مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام 2005. وقد تنافست مختلف الأحزاب، بما في ذلك حزب الرئيس، في ظل عباءة الإصلاح، كما ناقش المصريون وبصورة علنية قضايا خلافية مثل التعديلات الدستورية التي كانت قد تُركت سابقاً خارج الأجندة (البرنامج السياسي) بأمر رئاسي. أما إشراف القضاء والمراقبة من جانب مجموعات المجتمع المدني فقد رتبا إجراء الاقتراع البرلماني بصورة أكثر نزاهة، وعلى وجه التحديد خلال المرحلة الأولى من مراحل الاقتراع الثلاث. إلا أن ظهور القوة الانتخابية للإخوان المسلمين بوضوح دفع القوى الأمنية للتدخل لتعديل النتائج في المرحلتين الثانية والثالثة وباستخدام طرق مختلفة منها المنع الإكراهي للناخبين من التصويت. وعلى الرغم من هذه التدخلات، فقد استحوذ الإخوان المسلمون على 88 مقعداً من أصل 444 مقعداً منتخباً في مجلس الشعب وفازوا تقريباً بنسبة 60% من الدوائر الانتخابية التي شاركوا فيها.

حتى في أحسن حالاته، لم يقدم أبداً الانفتاح المحدود الذي حدث بين عامي 2003

و2005 منافسة سياسية غير مُقيدة ولم يعبر عن بدء عملية تحول ديمقراطي فاعلة. فقط بشّر بقيام نقاش أكثر انفتاحاً وبتبلور معارضة منظمة للنظام الحاكم. إلاّ أن البلاد بدأت، في أعقاب الانتخابات، تتحرك بقوة في الاتجاه المعاكس.

الارتداد

يبدو أن السلطات المصرية استخلصت من الانتخابات البرلمانية أن الانفتاح ذهب إلى أبعد من المرغوب. فخلال الأشهر الأولى لسنة 2006، قام النظام بتأجيل الانتخابات المحلية، وتمديد حالة الطوارئ لمدة سنتين، وقمع الاحتجاج الشعبي، وعمل على تقويض الجهود التي بذلها قضاة البلاد لتوسيع استقلالية القضاء. في نهاية العام 2006، تحركت الحكومة إلى أبعد من مُجرّد القيام بردة فعل لنتائج الانتخابات، متجهة نحو استجابة أكثر منهجية لها، ففرضت إجراءات أشد صرامة على الإخوان المسلمين مستهدفة العديد من قادتها الكبار والرؤوس المالية للحركة.

غير أن الضربة الأكثر خطورة والأبعد أثراً من حيث التداعيات المتوقعة على الإصلاح السياسي في مصر، جاءت في آذار/مارس 2007. فقد استخدم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم أغلبيته في البرلمان لتعديل ثلاث وأربعين مادة من الدستور يعتبر مضمونها السلطوي إلى حد كبير مُثبطاً لآمال تحقيق إصلاحات سياسية ذات معنى حقيقي. وقد تمت الموافقة على هذه التعديلات لاحقاً في 26 آذار/مارس، عبر استفتاء شعبي تميز بنسبة مُتدنّية من المشاركة الشعبية وبمقاطعة المعارضة. تضمنت التعديلات بعض الأوجه الإيجابية؛ فهي تُوسّع، مثلاً، الإشراف البرلماني على الموازنة، وتوفر للبرلمان إجراءات أسهل للتصويت على حجب الثقة عن رئيس الوزراء والوزارة. لكن، في المحصلة، قيدت هذه التعديلات أكثر مما ساعدت الحريات السياسية والمدنية.

كان لدى النظام المصري العديد من الدوافع لإدخال هذه التعديلات. أولاً، كان مصمماً على كبح الإخوان المسلمين خوفاً من أن يتمكن تنامي الوزن السياسي للإسلاميين من تعقيد مسألة الخلافة الرئاسية. وكادت التعديلات الدستورية تكون واضحة في استهداف الإخوان، مثلاً، عبر منع مباشرة أي نشاط سياسي أو إنشاء أحزاب سياسية تقوم على أي مرجعية دينية أو أساس ديني. وهناك تعديل آخر عبّد الطريق أمام التغيير في النظام الانتخابي، من نظام يرتكز على الترشيح الفردي إلى نظام مختلط يستند في المجمل إلى اللوائح الحزبية، تاركاً فقط هامشاً صغيراً غير مُحدّد للمقاعد المستقلة. فالإخوان، الذين مازالوا يُمنعون من تشكيل حزب بل ويفتقدون الوضعية القانونية كجماعة محظورة، دأبوا على تقديم مرشحيهم كمستقلين طيلة السنوات الماضية. ويسهم هذا التغيير في النظام الانتخابي أيضاً في دقّ إسفين بين الإخوان وأحزاب المعارضة المسجلة قانونياً التي لم تتمكن من الحصول على أكثر من 5% من المقاعد البرلمانية في انتخابات سنة 2005.

أما الدافع الثاني للنظام الحاكم من وراء القيام بالتعديلات الدستورية فيتمثل في إعادة إنتاج أدواته السلطوية للسيطرة على العملية الانتخابية. فقد خففت التعديلات من الشروط السابقة التي كانت تقضي بأن يشرف القضاة على الانتخابات وحل في مكانهم لجنة انتخابية (تضم عضويتها، على سبيل المثال لا التحديد، أعضاء حاليين وسابقين في الهيئة القضائية). وعلى الرغم من أن الإشراف القضائي لم يُزل كل أنواع التزوير والقمع في الانتخابات الماضية، إلا أنه رتب يقيناً عملية انتخابية أكثر شفافية.

ثالثاً، استجابت التعديلات الدستورية لمعارضة قديمة العهد ولمطالب دولية بشأن الاستعداد لرفع حالة الطوارئ، لكنها قامت بذلك عن طريق تضمين الدستور المُعدل ذات السلطات الواسعة التي ينص عليها قانون الطوارئ. فعلى سبيل المثال، أُعطي الرئيس، تحت غطاء محاربة الإرهاب، حق تحويل أي مُشتبه به إلى المحاكم الاستثنائية (بالدرجة الأولى العسكرية)، في حين عطلت جزئياً المواد الدستورية التي تقضي بحماية المواطنين ضد التوقيف والتفتيش التعسفي وضد انتهاك مجالهم الخاص. وبذلك حول النظام المصري مجموعة من الأدوات السلطوية الاستثنائية إلى جزء ثابت من الإجراءات القانونية المتبعة.

وعلى الرغم من خطورة التعديلات الدستورية، تلكأت أحزاب المعارضة في الرد على ما تحتويه من تراجع النظام عن الحريات السياسية والمدنية. فأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، والتي تواجهها قوة جماعة الإخوان المسلمين الأيديولوجية وتنظيمها الفائق، وجدت أن من مصلحتها التحالف مع النظام بهدف تهميش الإخوان وتوسيع حيز مشاركتها كأحزاب معارضة من خلال تغيير النظام الانتخابي. وعلى الرغم من نجاحهم الانتخابي الأخير، بقي الإخوان مُقيدين أيضاً في مدى قدرتهم على الرد؛ فتوقيف قياداتهم ومصادرة أموالهم شل إلى حد كبير

ناثان براون كبير الباحثين بمؤسسة كارنيغي وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السّياسات العربية من بينها "السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية" (كاليفورنيا 2003). تركز عمله السّابق على السّياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

قدرتهم على تأمين الحشد الشعبي. كما أن حركات الاحتجاج الجديدة، مثل حركة كفاية ومختلف شبكات نشطاء حقوق الإنسان فشلت في تعبئة تأييد قطاعات واسعة أو نوعية لبرامجها المؤيدة للديمقراطية. كما أن بعضاً من هذه الحركات أظهرت علامات عن الإرهاق التنظيمي والانشقاقات الداخلية. ومع أن بعض المجموعات

إنجاز التحول الديمقراطي في مصر اليوم أمر أكثر واقعية من محاولة بناء نظام ديمقراطي في العراق.

العمالية قامت في الآونة الأخيرة بتنظيم احتجاجات واسعة النطاق، إلا أنها ركزت حتى الآن على الهواجس الاقتصادية في المقام الأول.

بارتداده هذا، يستفيد النظام المصري من تغيّر البيئة الإقليمية والدولية. فمع تحول اهتمام واشنطن عن أجندة الديمقراطية، أصبح بإمكان الرئيس مبارك أن يلجأ إلى القمع الصريح للإخوان المسلمين وإلى إدخال تعديلات دستورية فارغة من المضمون الديمقراطي دون المخاطرة بمواجهة أزمة في العلاقة مع الولايات المتحدة أو أوروبا.

بعد قيام إدارة بوش بالتحول اللافت عن عقود من السياسة الأميركية الهادفة إلى جعل قضية تعزيز الديمقراطية في جوهر أجندتها السياسية في الشرق الأوسط، تخلّت عن هذه القضية بطريقة مفاجئة في العام 2006. فمكاسب الإسلاميين في انتخابات فلسطين ومصر وغيرها، خلقت الكثير من الشكوك داخل الإدارة حول الحكمة من مواصلة الضغط من أجل تحقيق تحولات ديمقراطية قد تأتي بالإسلاميين عن طريق صناديق الانتخاب. ثم دفع كل من الوضع الأمني المتدهور في العراق، خاصة بعد قصف مسجد سامراء في شباط/فبراير 2006، ونفوذ إيران الإقليمي المتزايد إدارة بوش إلى تكريس مزيد من الجهود للدبلوماسية التقليدية (مقابل الدبلوماسية التحولية). ومع أجندتها المثقلة بالأعباء الإقليمية، بدا الطلب أو الضغط على الحكومة المصرية، (غير رحبة الصدر) للقيام بإصلاح سياسي بدا وكأنه استثمار للجهد في أمر هامشي وغير مستحب. ومع ذلك فقد ظلت الأدوات السياسية التي صاغتها إدارة بوش لدعم الديمقراطية في العالم العربي (مثل مبادرة الشراكة للشرق الأوسط، ومبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع) قائمة، لكنها ومن حيث فاعليتها

إيطار 1

صعود وهبوط عملية الإصلاح السياسي في مصر

الخمسينات والستينات– مصر تتحول إلى جمهورية إثر انقلاب عسكري. الرئيس عبد الناصر يؤسس نظام الحزب الواحد ويحظر جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب محاولة اغتيال تعرض لها عام 1954.

السبعينات– الرئيس أنور السادات يُعيد نظام التعدّدية المحدودة، ويسمح بإنشاء عدد قليل من الأحزاب المعارضة ويُعيد تنشيط الإخوان المسلمين.

الثمانينات– الرئيس محمد حسني مبارك يعد بمزيد من الحريات؛ والانتخابات التشريعية تأتي بممثلين عن المعارضة.

التسعينات– وسط الهجمات الإرهابية التي قامت بها تيارات إسلامية عنيفة، يفرض الرئيس مبارك إجراءات صارمة ضد الحريات السياسية. العنف والتزوير يستخدمان على نطاق واسع في الانتخابات؛ المحكمة العليا تفرض الإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات في العام 1999.

2000 – حقق الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم نتائج ضعيفة في الانتخابات. تصعيد جمال مبارك كوجه للتيار الإصلاحي في الحزب.

2005 – تمّ تعديل الدستور للسماح بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. الرئيس مبارك يفوز بولاية خامسة. مرشحو الأخوان المسلمين يفوزون بنسبة 20% من المقاعد في الانتخابات التشريعية.

2007 – التعديلات الدستورية تدمج جوانب من قانون الطوارئ في الدستور، وتخفف من الإشراف القضائي على الانتخابات، وتحظر النشاط السياسي القائم على أساس الدين.

تلاشت ببطء لأن كبار المسئولين توقفوا عن إثارة قضية التحول الديمقراطي كقضية جدية.

ما الذي يتوجب على الولايات المتحدة القيام به؟

الفكرة القائلة أن على الولايات المتحدة أن تختار بين السعي لتحقيق مصالحها السياسية الإستراتيجية وبين الدفع نحو إصلاح ديمقراطي في الدول العربية، أو أن عليها الاختيار بين الحكومات السلطوية العربية وبين أنظمة ثورية إسلامية تحل محلها، هي بمثابة طرح خاطئ للخيارات الواقعية المتاحة. فالسجل يُظهر، مثلاً، أن الحكومة المصرية تعاونت عن كثب مع الولايات المتحدة في ملف السلام العربي – الإسرائيلي وبشأن العراق في ذات الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة (2004 – 2005) تضغط من أجل الدفع نحو إدخال إصلاحات سياسية في مصر بدرجة من الجدّية. ساعدت مصر إسرائيل في الترتيبات الأمنية اللازمة للانسحاب من غزة، وكانت أيضاً أول بلد عربي يقبل إرسال سفير إلى العراق إثر الغزو. وقد اتخذ الرئيس مبارك هذه الخطوات لأنه رأى فيها إمكانية تحقيق مصالح إستراتيجية لمصر ولم يمتنع عن التعاون رغم وجود توترات مع واشنطن بشأن قضايا الإصلاح الديمقراطي. وعلى الأرجح، سوف تتبنى القيادات المصرية القادمة نفس الخيارات في المستقبل.

كذلك فان القول بأن الخيار الوحيد المتاح في مصر يكمن بين حكومة سلطوية صديقة وبين نظام إسلامي معادٍ للولايات المتحدة هو أيضاً لا يستند إلى قراءة موضوعية للحظة السياسية الراهنة. ففي الوقت الذي يشكل فيه الإخوان المسلمون في مصر حركة المعارضة الأكثر شعبية، فإن القيود المفروضة عليهم داخل البيئة السياسية تمنعهم عملياً من الاستيلاء على السلطة في أي وقت منظور في المستقبل. يزعم الإخوان أنهم أعلنوا التزامهم الاستراتيجي بالديمقراطية والأساليب السلمية للمشاركة السياسية، وهناك أدلة عديدة على أن الجماعة تصارع في الواقع لتثبيت وضعيتها كحركة معارضة تلتزم قواعد اللعبة المتبعة دون خرق. فالتحدي الحقيقي للإصلاح السياسي في مصر يكمن في توسيع القنوات السياسية المتاحة لإدارة الصراع والاختلاف بصورة شرعية تتسم بالعدالة والديمقراطية وعلى نحو يسمح بمشاركة متزايدة من المواطنين. ولا يمكن تحقيق ذلك دون إدماج أكبر حركات المعارضة في مصر عوضاً عن سحقها ودون تقويض فرص وتشويه سمعة القوى الليبرالية واليسارية (الضعيفة أصلاً) والتي ربما امتلكت القدرة تدريجياً على إضفاء مساحة أعمق من التعددية على الحياة السياسية المصرية. إلا أن الواقع الراهن ينبئنا بأن النظام الحاكم يتبنى خيارات معاكسة تماماً.

على الولايات المتحدة أن تستغل الفرصة الفريدة التي تقدمها لها المرحلة الحالية من انتقال القيادة السياسية في مصر إلى أجيال جديدة بتشجيع الانفتاح السياسي التدريجي والمسئول الذي يعطي القوى العلمانية فرصة حشد التأييد الشعبي ويضمن للإسلاميين حصة تمثيلية مستقرة في نظام من المؤسسات الديمقراطية. وحدها المقاربة التي تتضمن دبلوماسية سياسية واضحة الأولويات وقابلة للاستدامة مع برامج من المساعدات قابلة للنجاح. وعلى الولايات المتحدة لكي تكون فاعلة، أن تبني دفعها نحو التحول الديمقراطي في مصر على أساس مطالب المجتمع المدني والمعارضة الوطنية المصرية والتي تركز الآن على إجراءات الانتخابات والرقابة عليها، وتحديد سقف أعلى للفترات الرئاسية، والدمج السياسي للإخوان المسلمين ولقوى المعارضة الأخرى، وحماية حقوق الإنسان.

الرقابة الانتخابية؛ التعديل الدستوري الذي يستبدل شرط الإشراف القضائي الشامل على الانتخابات

الضربة الأكثر خطورة والأبعد أثراً من حيث تداعياتها المتوقعة على الإصلاح السياسي في مصر جاءت في آذار/مارس 2007.

بفرض تشكيل لجنة انتخابية مستقلة، خلق مشكلة وفرصة في ذات الوقت. فمن جهة، زاد الإشراف القضائي على الانتخابات في 2000 و 2005 بوضوح نزاهة وشفافية العملية الانتخابية على نحو يدعو معه الانتقاص من هذا الإشراف يدعو إلى مخاوف قوية. ومن جهة ثانية، يشكل إعلان النظام المصري عن رغبته التقيّد بالقواعد والممارسات المعترف بها دولياً والمتعلقة بتشكيل لجنة انتخابية مستقلة، انفتاحاً يجب أن تتلقّفه الولايات المتحدة. على الولايات المتحدة أن تلحّ على مصر الآن للإيفاء بطموحاتها المُعلنة وبقبول المساعدة من المجتمع الدولي لتشكيل لجنة مستقلة بالفعل تمتلك صلاحيات فعلية على نسق تلك اللجان التي أنشئت في فلسطين والعراق.

تحديد مدة ولاية الرئيس؛ على الولايات المتحدة دعم الدعوات المتواصلة من جانب المعارضة الوطنية

وقوى المجتمع المدني في مصر لإعادة اعتماد تحديد فترة الولاية الرئاسية في الدستور، والتي ألغيت في العام 1980. ويستحيل هذا الشأن هاماً بصورة خاصة نظراً لاحتمال تبوء رئيس جديد (وربما شاب) سدة الرئاسة خلال السنوات القليلة القادمة.

مشاركة أحزاب المعارضة والإخوان المسلمين؛

على الولايات المتحدة أن تشجّع الحكومة المصرية

التعامل مع الإخوان على أساس أنهم يشكلون تحدياً أمنياً يتطلب حالة طوارئ دائمة وقمعاً لا نهاية له.

والحزب الوطني الحاكم لرفع القيود عن النشاطات السلمية من قِبَل الأحزاب والمجموعات المعارضة، العلمانية والإسلامية منها على حدّ سواء. إن ادعاء الحكومة بأنها تريد تحسين حظوظ مشاركة أحزاب المعارضة المسجلة عبر تغيير النظام الانتخابي في التعديلات الدستورية الأخيرة ليست، بكل بساطة، جديرة بالثقة نظراً للعقبات التي تقيمها بوجه هذه الأحزاب والقيود المفروضة على نشاطاتها.

لقد حان الوقت كذلك لكي تعتمد الولايات المتحدة مقاربة أكثر صراحة بالنسبة لقضية الإخوان المسلمين. فالإسلاميون هم، بوضوح، جزء لا مفر منه من الطيف السياسي في مصر، ولن يكون هناك تحول ديمقراطي جدير بالثقة دون منحهم حقوقهم السياسية بشكل من الأشكال. فالتعامل مع الإخوان على أساس أنهم يشكلون تحدياً أمنياً في المقام الأول، كما يفعل النظام الحاكم في الوقت الحاضر، يتطلب حالة طوارئ دائمة وقمعاً لا نهاية له. التعديل الدستوري الأخير الذي لا ينص فحسب على حظر الأحزاب السياسية التي تقوم على "أساس الدين"، بل أيضاً يتعدى ذلك إلى منع أي نشاط سياسي يقوم ضمن إطار أي مرجعية دينية، يزيل أية دوافع فعلية قد تجعل الإخوان أكثر مرونة ومسئولية واستعداداً للتوافق مع القوى الأخرى. بدلاً من ذلك، فإن التعديل قد يدفعهم إلى الخروج من الحياة السياسية والتنصل من المشاركة بها بصورة سلمية والبحث عن بدائل أخرى. ومن قبيل المفارقة، ملاحظة أن مثل هذه المقاربة الإقصائية هي التي مكنت الإخوان من بلوغ نفوذهم السياسي الحالي. فبتركيزهم على النشاطات الاجتماعية والتربوية، أنشأ الإخوان قاعدة هائلة من المؤيدين وبالتبعية من الناخبين. هذه القاعدة يمكن الآن إما إدخالها تدريجياً وبشروط في القنوات القانونية والمؤسساتية القائمة أو جرّها إلى أشكال من النشاط السياسي التي يصعب إدارتها.

لا تستطيع الولايات المتحدة إجبار نظام

إيطار 2

شهادات حول دعم الديمقراطية في مصر

"إن الدولة المصرية العظيمة والفخورة، التي فتحت الطريق أمام السلام في الشرق الأوسط، بإمكانها اليوم أن تفتح الطريق أمام الديمقراطية في الشرق الأوسط."

الرئيس جورج دبليو بوش في المؤسسة القومية للديمقراطية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2003
وأيضاً في خطابه عن حالة الاتحاد، في شباط/فبراير 2005.

"سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الوعد بعالم ينعم بحرية وديمقراطية كاملة أمراً محتوماً، بعد أن كان يُعتقد أنه وعد مستحيل التحقيق. على شعب مصر أن يقف في طليعة هذه الرحلة العظيمة... فدعونا نختار معاً طريق الحرية والديمقراطية، من أجل بلدينا، من أجل أبنائنا، ومن أجل مستقبلنا المشترك."

كوندوليزا رايس، القاهرة، حزيران/يونيو 2005.

"لقد كان خطاب القاهرة بالنسبة لي أهم خطاب ألقيته. وهو يطرح بوضوح ما الذي تدعمه أميركا وما الذي تناصره هذه الإدارة. ولن نتراجع عن ذلك أبداً."

كوندوليزا رايس، مقابلة مع محطة العربية، أيار/مايو 2007.

"تستعمل الولايات المتحدة نفوذها للدفع بشركاء رئيسيين مثل مصر والمملكة العربية السعودية وباكستان لاحترام مبدأ الحرية .... لفتح أنظمتها السياسية، وإعطاء صوت أكبر لشعوبها. حتما، هذا يسبب توترات، ولكن امتداد علاقاتنا مع هذه البلدان يمكننا من تحمل مثل هذه الأمور."

الرئيس جورج دبليو بوش، براغ، حزيران/يونيو 2007.

مبارك على اختيار مسار سياسي أكثر توافقية. إلا أن بإمكانها، على سبيل المثال، أن تلحّ على الحكومة المصرية للسماح بحيّز كافٍ من التنفس والمشاركة للقوى السياسية الليبرالية واليسارية وللإسلاميين.

وعلى نفس المنوال، يمكن للولايات المتحدة، ولأوروبا إن رغبت، دعوة الحكومة المصرية إلى الترخيص لأحزاب ليبرالية ويسارية جديدة، والتوقف عن التدخل في شؤون الأحزاب القائمة، هذا التدخل الذي تصاعد في بعض الحالات إلى تعقّب الأحزاب إلى حد إلغاء وجودها باستخدام وسائل قانونية وغير قانونية. لا مفر من الاعتراف بأن الأحزاب العلمانية في العالم العربي تعاني من سيطرة نخب جامدة ومن الافتقار إلى مهارات بناء القواعد الانتخابية، إلا أن ذلك لا يبرّر عدم إعطاءها الفرصة السياسية الكافية لكي تنتظم وتخرج إلى المواطنين وتتنافس مع القوى السياسية الأخرى دون مضايقات أو قيود تثقل كاهلها.

قانون مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان؛ المادة المُعدّلة من الدستور المخصصة لمكافحة الإرهاب والقانون الجديد المزمع استصداره استناداً إليها يطرحان أمام الولايات المتحدة معضلة صعبة: كيف يمكن العمل لإعاقة التدهور في مجال حماية حقوق الإنسان في حين ترغب الولايات المتحدة في مواصلة التعاون مع الحكومة المصرية لمكافحة الإرهاب. وأخذاً في الاعتبار أن قانون الوطنية الأميركي يُشار إليه على نطاق واسع من جانب الحكومة المصرية على أنه مصدر الإلهام للمادة الدستورية الجديدة، ستسارع الأصوات الحكومية إلى القول بان في ذلك رياء واضح. غير أن الفارق الكبير هو أن الولايات المتحدة لم تلغِ أو تعلّق حماية حقوق الإنسان من دستورها بعد العام 2001. فمهما كانت المشاكل التي تحيط بالقوانين والممارسات الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، يبقى بإمكان المواطنين الأميركيين الطعن بها أمام المحاكم باعتبارها غير دستورية، الأمر الذي لم يعد متاحاً للمصريين بعد التعديلات الدستورية.

يقول العديد من القضاة والفقهاء القانونيين في مصر أنه يجب تعديل الدستور مجدداً لإعادة ضمانات حقوق الإنسان إليه. وعلى الولايات المتحدة تأييد هذا الموقف كما عليها الإلحاح على ضرورة تحديد تفسير الجرائم الإرهابية التي سوف يُغطيها القانون الجديد ضمن أدنى حدود ممكنة. لقد ادعت السلطات المصرية منذ زمن بعيد أن الإرهاب وجرائم المخدرات هي وحدها التي تقاضى بموجب حالة الطوارئ، لكن واقع الممارسات الحكومية الفعلية يثبت أن العديد من حالات المعارضة السياسية والدينية جرت مقاضاتها أيضاً في ذات الإطار. وعلى الولايات المتحدة أن تلحّ على الحكومة المصرية بالسماح لإنشاء مجموعات رقابة وطنية مصرية لرصد حسن استخدام القانون الجديد وتأمين حرية العمل لها.

لحظة حاسمة

وصلت مصر إلى ساعة الحقيقة. إن ذكريات زخم الانفتاح السياسي الواضح في فترة 2003 – 2005 أضحت متوارية، كما أن المضمون السلطوي للتغيّرات الدستورية الأخيرة يهدد بتبلور فترة جمود طويلة. وعلى الرغم من أن إمكانية التحول

تواجه الولايات المتحدة اختيارا صعبا حول ما إذا كانت تريد دعم الديمقراطية في العالم العربي أم لا؛ ومصر هي المكان الذي سوف تتضح به معالم هذا الاختيار.

الديمقراطي السريع لا تبدو محتملة اليوم، سيستفيد المجتمع المصري كثيراً من أي انفتاح سياسي يدوم خلال الفترة الانتقالية لتغير القيادة السياسية. فمصر تعاني من مشاكل اقتصادية وانقسامات اجتماعية عميقة، وهي بحاجة إلى قيادة تتمتع بشرعية كافية لبناء التوافق الوطني ولإدارة الاختلاف ديمقراطياً بدلاً من قمعه. أما البديل الأخر، أي الجمود السياسي والاقتصادي اللذان يُهدّدان الاستقرار على المدى المنظور، فلن يخدم المصالح المصرية أو الأميركية. وهكذا تواجه الولايات المتحدة اختيارا صعبا حول ما إذا كانت تريد دعم الديمقراطية في العالم العربي أم لا؛ ومصر هي المكان الذي سوف تتضح به معالم هذا الاختيار: هل سيكون الاهتمام الأميركي بإمكانات التحول الديمقراطي في العالم العربي سياسة مستدامة مدعومة بتأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي أو مُجرّد نزوة عابرة تسقط حالما تواجه أولى الصعوبات. ■

كارنيغي لا تتخذ كمؤسسة مواقف حول قضايا السياسات العامة؛ إن الآراء المتضمنة في هذا البحث لا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة كارنيغي، الموظفين التابعين لها أو وصييها.

©2007 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

إصدارات ذات صلة

ناثان براون، ميشيل دن، وعمرو حمزاوي، "التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تعليق على حدث، 23 مارس/آذار 2007.

ناثان براون، عمرو حمزاوي، ومارينا اوتاوي، "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات رقم 35، فبراير/شباط 2007.

ميشيل دن، "آن أوان الديمقراطية في مصر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات رقم 30، يناير/كانون الثاني 2007.

سامر شحاته وجوشوا ستاشر، "الإخوان المسلمون يتوجهون إلى البرلمان"، تقرير الشرق الأوسط رقم 240 (خريف 2006).

ناثان براون وعمرو حمزاوي، "هل يمكن للانتخابات المصرية المضطربة أن تنتج مستقبلا أكثر ديمقراطية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات رقم 24، ديسمبر /كانون الأول 2005.

إصلاح مصر: بحثا عن استراتيجية، كرايسزغروب، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 46، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

للاطلاع على إصدارات كارنيغي، ادخل الموقع التالي:
http://www.carnegieendowment.org/arabic

www.CarnegieEndowment.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.
تعزيزا لنجاح تأسيس مركز كارنيغي بموسكو، زادت المؤسسة في نشاطها بفضل مراكزها ببكين، بيروت، و بروكسيل.
تصدر مؤسسة كارنيغي مجلّة "السياسة الخارجية"، وهي من المجلّات الرائدة في العالم التي تعنى بالسياسة والاقتصاد الدوليَّين، وتصل إلى القرّاء في أكثر من 120 بلداً وبلغات عدّة.